الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حراك الشارع من أجل الكهرباء.. هل هو بداية للإصلاح السياسي؟

عبد العزيز لازم

يطيب للعراقيين دائما التباهي بأنهم شعب لا يسكت على ضيم ، وان الشعب اذا صبر فانه صبر الحليم الذي سيقول كلمته في وقت آخر ، عندها سيكون الفعل أكثر مضاء من الكلام . ان هذه الثيمة الشعبية تجذرت في وعي أصحاب الشأن مع استمرار تفشي الغبن الحقوقي الحياتي في أوضاعهم . وقد ارتبط التجاوز على الحقوق بمشكل السلطة دائما . فالسلطة في قسم من جوانبها أسلوب للتعامل مع حقوق الناس باتجاه الإشباع النسبي او الكلي وحسب المستطاع باشتراط المكاشفة والمصارحة حول طبائع المشاكل وآفاق حلها . في المثال العراقي هناك حالتان اكتسبتا الطابع التاريخي نظرا لقوة تأثيرهما على المزاج الشعبي والتفكير الشعبي ، وهما تراكم المشاكل نتيجة للعجز او الامتناع المخطط المزمنين عن تقديم الحل من قبل السلطة والثانية تعرض الإنسان للخداع الصارخ على يد تلك السلطة أيضاً. فتبدو المشاكل باستمرار مستعصية على الحل برغم توفر المستلزمات والشروط اللازمة لذلك . ويدخل هنا عامل إضافي لا يستهان بدوره في التأثير على تعاظم الإحساس بالغبن لدى العراقيين وهو إمكانية المقارنة بمشاكل مشابهة تحدث في بلدان أخرى مجاورة وغير مجاورة تمتلك إمكانات اقل من العراق أو إمكانات مماثلة ،لكنها تجد الطريق إلى الحل بعد مضي فترة معقولة وضريبة معنوية مقبولة .

بينما تواصل في العراق ضربها في أفق وعمود الحياة نازلة إلى عمق الروح والعظم أيضاً. حصل ذلك مع مشاكل مثل السكن وعمارة المدن واستمرار الفوارق الهائلة بين الريف والمدينة رغم ضيق مساحة العراق وقرب القرية من المدينة مكانيا وخدمات الزراعة وماء الشرب والكهرباء والصرف الصحي إضافة إلى استمرار عجز الدولة عن حل المشكلات القانونية تاركة المجال للتفكير القبلي المسيطر على عقول الناس في الريف والمدينة في تقديم هذه الحلول التي عادة ما تتسم بالوقتية وضعف العمق التربوي الحضاري على سلوك الناس، اذ سرعان ما تتجدد نفس المشاكل لنفس الأسباب، وقد ساعد ذلك (ولا زال فعالا) على ضعف ثقة الناس بشيء اسمه الدولة والقانون .

المتابعون الذين يلجؤون إلى رد أصل المعضلات إلى طبيعة السيرة التاريخية لظروف البلاد وهم على حق تماما في ذلك يحاولون إثبات وجود نوعين من المعطيات المحركة والمفسرة للمشاكل في كل بلد أولهما أرضيات مشتركة ومتفاعلة بين الشعوب وثانيهما ظروف خاصة وسمات مقتصرة على الشعب المعني دون غيره. وحينما يتم تطبيق ذلك على حال الشعب العراقي تبرز ألينا نتائج تصادق على هذا التصور فميل الشعب العراقي إلى الديمقراطية برز في فترات نادرة أزيح عن كاهله عوامل الضغط المعيقة للديمقراطية المتمثلة بأزمنة السلطات الدكتاتورية . حصل ذلك في اعوام١٩٥٨ – ١٩٥٩ –١٩٦٠ وحصل ذلك بعيد التغيير عام ٢٠٠٣ ثم عادت الأمور إلى الانتكاس فكانت كحلم الومضة في حياة شعب بأسره.فبعد الحدث التاريخي المتمثل بثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ كان النزوع العام للشعب نحو الوحدة الوطنية صادقا وعارما وكانت المكونات الاثنية التاريخية منفتحة على بعضها والكل يعترف بحقوق الكل ، وكان الكل يتحدث عن الخطط الخمسية وآفاق الازدهار الاقتصادي والمعيشي والثقافي أيضاً، أي كان الأمل قويا في ان تتطور كل من الحياة المادية والروحية بشكل متوازن . لكن هذا الأمل لم يواصل الحياة وعادت الظروف تأخذ مجرى الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي فعادت عجلة التقدم الى الوراء بحلول عصور الديكتاتوريات والأجرام السياسي . أما بعيد التغيير في ٢٠٠٣ فقد شعر الناس لأول وهلة ان ثمة أمل حقيقي بالتغيير نحو الأفضل بعد عقود عجفاء من الدكتاتورية . ولم تكد تلك السنة ان تنتهي حتى خبت الآمال في ذلك ، حيث أصبح كل شيء مرتفع الثمن ألا الإنسان . لقد صار البشر العراقي موضع متاجرة سياسية بعد ان دخل سوق السياسة تجار بضاعتهم الوحيدة قتل الحياة ، لم يكتفوا بقتل البشر بل ابادة الطبيعة أيضاً. وتوفرت ظروف غريبة أدت إلى خنق النهرين العظيمين دجلة والفرات . وكأن القائمين بذلك قد اغاضهم تغني العراقيين بحضارتهم القديمة التي انطلقت على ضفاف النهرين وبفضلهما . والمفارقة ان الشعب العراقي اعتاد تقديم العون للشعوب المجاورة بما في ذلك الدعم الحضاري ، فيجمع المؤرخون على ان الشعوب المجاورة قد أخذت من منجزات الحضارة العراقية القديمة الشيء الكثير بل ان مساهماتهم الحضارية اللاحقة قد اكتسبت إمكانياتها فقط بفضل ما أعطاه العراقيون إليهم . فكان الميكانيك العراقي (العجلة والمحراث ودولاب الفخار ونول الغزل) وعلم الفلك والطب والكتابة والرياضيات والملاحم هي مادتهم الأساسية في حياتهم التي طوروها لاحقا . لقد تزايد الوعي بحقائق التاريخ العراقي منذ فترة وجيزة نسبيا، هي فترة الانفتاح على العالم الحديث الذي ساعد ممثلوه من الاثاريين على التعريف بهذه الحقائق .

لكن تناقضا صارخا ضرب عقول الناس العراقيين حين فرض عليهم العيش في ظل أنظمة متخلفة أرادت السطو على التاريخ لصالح أحلامها المريضة فكانت عملية إرجاع التاريخ الحديث إلى الوراء لتسبب صدمة روحية ومزاجية في الوعي الجمعي .حصل هذا في الوقت الذي وجب أن يكون الوعي بالتاريخ مهمازا لتحريك المزيد من الفعل الحضاري إلى الإمام . لكن جذوة المعارضة المزمنة للأنظمة المستبدة لم تنطفئ رغم الانتكاسات المتواصلة ،ساعد في ذلك طبيعة الأنظمة الاستبدادية التي أرهقت الشعب بمنظومات الظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تلك الأنظمة التي ليس في وارد برامجها ان تفعل غير ذلك فهي بسبب طبيعة توجهاتها وأدواتها الذاتية غير قادرة على خلق العدل الاجتماعي .

ان ابرز حالات انعدام هذا العدل تمثل في جانبه المعيشي والحياتي خاصة جانب نقص الحاجة ، فلا احد يستطيع مثلا نفي الحاجة الى الكهرباء او الى الماء الصالح للشرب .وهنا يطيب للعراقيين التندر بمرارة كافية لان تجعلهم يصرخون غضبا وألما بسبب امتلاك بلادهم هذه الوفرة من الماء العذب لكن كرامتهم تهدر بسبب العطش إليه. ولا جواب معقول من احد غير حقائق خلقتها المؤامرات السياسية التي جعلت العراقي يقف كمن يحترق بيته ولا يستطيع دفع الحريق او إنقاذ ما يمكن إنقاذه من لهب النيران.

أما الكهرباء التي بدأت مع صيف لاهب تؤكد صدق هواجس الناس الذين راحوا يغالبونها بعدم التصريح بها تارة وبخداع النفس تارة أخرى بان المنظومة السياسية الحاكمة لا تستطيع لأسباب ذاتية ليست اقل من الأسباب الموضوعية أن تلبي متطلبات العيش العادل لهم . لقد استعمل الكثير من الحذق السياسي والشطارة من جانب السياسيين لتمشية امور الطاقم الحاكم على حساب المواطنين الذين خرجوا أكثر من مرة رغم مخاطر الموت المجاني من اجل الوصول الى صناديق الاقتراع على ظن شعبي نظيف في ان ما سيأتي سيكون الحل المؤمل لمشكلات حياتهم. لكن الكهرباء هذه المرة عبرت الشرارة الى نفوس الناس.

لقد حاول وزير الكهرباء وهو تكنوقراط مستقل الإكثار من الظهور على شاشات التلفزيون وعلى صفحات الجرائد والدخول في حوارات ناجحة مع من يريد ان يسأل ويستفسر. نعم نجح الوزير غالبا في تبرئة وزارته عن مسؤولية الأزمة ، فهو امتلك الأرقام والحجج اللازمة لكي تكون إجاباته مقنعة .

أخيرا تصدى الوزير بحماس وحذق الى تهم بالفساد وهدر المال العام ضد وزارته بان دعا من يريد ان يتأكد من صحة كلامه حول عدم وجود هدر أو فساد لأن يدقق بنفسه . جاء ذلك في بيان صدر عن إبراهيم زيدان المستشار الإعلامي للوزارة وزع نسخا منه الى وسائل الإعلام نقلا عن الوزير . حرص فيه على التأكيد على ان الأموال المرصودة لخدمة الكهرباء قليلة جدا قياسا لما تنفقه دول أخرى على منظومة الطاقة الكهربائية مشيرا الى ان هذه الدول تتمتع بنظام سياسي ووضع امني مستقرين وهي ميزة غير متوفرة في العراق يذكرها الوزير دائما لتبرير القصور المزمن في قطاع الكهرباء . لكن ضعف مستوى الإنجاز في مشاريع إنتاج الكهرباء وضعف المصداقية في تحقيق الوعود التي يطلقها المسؤولون قد حفز دائما إطلاق التهم ضد الوزارة .

يدخل البيان الى مجال آخر من مجالات التلكؤ في تنفيذ الخدمة فيقول :(إن العروض الاستثمارية التي ترفضها الوزارة عادة ما تكون فيها أخطاء فنية)، وأشار الى (وجود لجنة في الوزارة تدرس العروض وتقوم بدورها بتقديم التوصيات الى الوزير، ثم تعرض لاحقا على الهيئة الوطنية للاستثمار التي تعتمدها بموجب قانون) أن هذه الآلية جاءت في سياق دفاع الوزير عن وزارته ضد تهمة هدر المال العام . لكنها الآلية قد تتضمن أيضاً أسبابا لتأخير إقرار المشاريع الخاصة بإنتاج الطاقة الكهربائية.

وإذا أضفنا أسبابا أخرى تتمثل في إلقاء المسؤولية على وزارة النفط في توفير الوقود اللازم لتشغيل المحطات تكون لدينا أربعة أسباب للأزمة أولها عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي وثانيها ضعف مستوى التخصيصات المالية وثالثها عدم تعاون وزارة النفط في توفير الوقود الكافي للتشغيل والإنتاج ورابعها بطء الإجراءات الإدارية في وزارة الكهرباء وربما في وزارة النفط أيضا . نحن لا نتهم أحدا بآي من التهم التي أوردها الوزير ضد وزارته فقد نجح الرجل كما يفعل دائما في تفنيدها وإثبات عدم مصداقيتها.

كذلك تمكن موظفو وزارة النفط إعلاميا من رد التهم الموجهة الى وزارتهم . لكن هذا لم يعد مهما بالنسبة للضحية . توجيه التهم الان لم يعد يفيدنا أو يفيد المتضررين في شيء. المواطن يعبر عن حاله بالأمثال الشعبية التي انتعش تداولها هذه الأيام بسبب حالة العجز العام في الشارع العراقي. فهو يقول (أعطني من يضع في السلة عنبا) كما يعبر احد الأمثال، ثم فليتكلم المتكلمون ما شاء لهم الكلام .

لكن بين السمع والتنفيذ وقل القدرة على التنفيذ بون شاسع تحترق في مداه مدن بأسرها . وهذا كان شأن البصرة مدينة البترول الأولى في تظاهراتها الصاخبة الدموية التي لا زالت غير متوقفة تماما وتبعتها الناصرية والنجف والكوفة والعمارة متزامنة مع تحرك مدينة الكرادة وهي مركز تجاري ضخم في بغداد وبات أبناء المدن الأخرى عدا كورستان العراق يتململون تحت وطأة المشكلة ذاتها.

تعامل الناس مع هذه الأزمة الكارثية بوسائل مختلفة من مواقع مختلفة . المواطنون منقسمون اقتصاديا فمنهم الفقير والمسحوق وهم الأكثرية صاروا بسبب ذلك الضحية الأكثر تضررا من الأزمة فهؤلاء الناس لا يملكون ثمن شراء مولدات منزلية وبالتالي لا يملكون بديلا عن الكهرباء التي سميت " وطنية" تيمنا بعنوان وزارة الكهرباء كجهة رسمية ، فهي "وطنية" وصارت العبارة تلفظ من قبل المواطنين تهكما ، فضلا عن ان هؤلاء لا يستطيعون شراء الكهرباء من مولدات المنطقة لارتفاع سعر الوحدة الكهربائية .

القسم الأخر وهم شريحة الموظفين الذين راحت رواتبهم تستنزف بشكل منتظم مع استمرار ألازمة ، فهم بحكم اعتيادهم الطويل على العيش المقبول لا يستطيعون التخلي عن الكهرباء الشحيحة فيبذلون جهدا أضافيا من أجل توفير تكاليف الكهرباء من مولدة منزلية ومولدة المنطقة .

أما القائمون على توفير الكهرباء سواء أكانوا حكوميون أم غير حكوميين فأسلوب تعاملهم مع هذه ألازمة يتسم بالغرابة أحيانا وبضعف الالتزام بمسؤولية الوعود وأخلاقها أحيانا أخرى . ان فوضى النظر الى المشكلة من مواقع مختلفة وضياع عنصر المسؤولية الرسمية وفوق ذلك فقدان العقلانية لدى المسؤولين عند النظر الى الحلول قد ولد استياء عارما لدى الناس وفقدانا للثقة بأهلية المصادر الرسمية بحل هذه القضية الأمر الذي ألجأ الغالبية العظمى من المتضررين الى اللجوء الى التظاهر للاحتجاج ضد المصادر الرسمية تحديدا .

هذه المرة عبر الناس عن استعدادهم للتضحية بأرواحهم من اجل ما يطلبون وهي سابقة لم تحدث بعد التغيير ضمن معيار العلاقة بين المواطن والسلطة التي انتخبها ، فهذه السلطة المنتخبة جابهت مواطنيها الذين خرجوا بمظاهرة سلمية (دستورية) بالعنف المفرط فقتلت شخصين في البصرة وجرحت ثلاث فيها ثم جرحت سبعة عشر في الناصرية. لو كان الرئيس المصري الراحل انور السادات على قيد الحياة لكرر قولته الشهيرة (الظاهر يا أخوانا الديمقراطية في العراق ولدت وهي بأسنان!) لكن الفرق ان أسنان هذه الديمقراطية لم تقضم أعدائها بل قضمت من ناصرها وطبق نظامها! والضحية دائما هم الفقراء الذين لا حول لهم ولا قوة . الفقراء الذين قال عنهم علي ابن ابي طالب (ع) حديثه الشهير (ما ضرب عبد بسوط اشد قسوة من سوط الفقر) لكن هنا يأتي رصاص الديمقراطية ويكمل المهمة. يبدوا أن البداية لابد أن تكون من البصرة ، فهذه المدينة تصر على الإخلاص لسجيتها التاريخية. فهي قد علمت العراقيين كيف تكون بداية الانتفاضات ، وأحداث الانتفاضة الشعبانية / آذار ليست أبعد من عام ١٩٩١ بالنسبة لذاكرة العراقيين فقد كانت البصرة حاضنتها الأولى أيضا ثم تجاوبت معها المناطق الأخرى كما تجاوبت محافظات العراق خلال اليومين الماضيين مع شقيقتها البصرة بمظاهرات صاخبة أيضا لذات الأسباب . وللعلم أن ضمائر الناس وأرواحهم الموجوعة تختزن أسبابا أخرى موجودة في واقع تراكمت فيه أسباب المشاكل المستعصية دون حلول.ونحن نعلم أن بعض المطالب التي طرحها البصريون كانت مطالب سياسية. والخوف ان تكون البداية من مشكلة الكهرباء لتستفز ظهور المشاكل الأخرى كأسباب إضافية ويعلم العراقيون تماما أن استقالة وزير الكهرباء أو وزير النفط أو غيرهما ليس هو الحل ، فالمرجل لا زال يغلي ويهدد فهل يرعوي أصحاب الشأن من القوى المتنفذة التي لازالت غير قادرة على تنظيم السلطة وتكوين هيئاتها الرئيسة بسبب استسلامهم لمتعة السباحة في حوض المصلحة الذاتية والحزبية الضيقة ؟ لقد حذر منذ زمن احد الشيوخ الأجلاء من عواقب ثورة الجياع والمحرومين.

الـــرحـــيـــل الـــى الـــدولـــة

علي حسن الفواز

في الأدبيات السياسية ثمة من يقول ان صناعة المجتمع السياسي ترتبط بصناعة الدولة، وان صناعة المجتمع المدني ترتبط باشتراطات صناعة الدولة أيضاً.. لكن السؤال يكمن في الكيفيات والآليات التي تصنع بها الدولة الجامعة الحاضنة للفعاليات والمؤسسات السياسية والثقافية والاقتصادية، والتي يمكنها ان تكون البيئة الحقيقية لتشكيل السياقات التنظيمية والحقوقية للجماعات بما فيها الجماعات السياسية التي افتقدت طوال عقود طويلة الإطار الذي ينتظم فيه وجودها وهويتها، والتي جعلها دائما ولحد فترة قريبة تشكل التهديد الأكبر لمشروع الدولة الديمقراطية، لان مرجعيات هذه الجماعات كانت تكمن في نزعاتها الانقلابية العسكرية والإيديولوجية، وفي جذور ثقافاتها السرية الخاضعة للعصبيات الطائفية والقومية.

النظر إلى مفهوم الدولة واليات صناعتها هو الفيصل في التعاطي مع ظاهرة الدولة في سياقها الاجتماعي والسياسي، وفي سياق تنظيم فاعلية المجتمع لإسناد هذه الدولة وسيرورتها، وبالاتجاه الذي يجعلها الأساس في تعزيز مكونات هذه الدولة وهويتها العامة،، وفي حمايتها للمجتمع ذاته في إطار وجود هويات ثانوية تحتمي بالدولة الجامعة ولا تشكل مصدر تهديد لها.

أن تشوه الدولة وضعف بنيتها واختلال المسارات المؤدية الى صناعتها الثقيلة ينعكس عبر تشوه دور الجماعات داخل المجتمع، وضعف استعداد هذه الجماعات لصناعة المجتمع السياسي القرين بمفهوم الدولة، ولعل اضطراب دور الجماعات وانخراطها في صراعات اثنية او قومية أو حتى سياسية، يعني تشوه وجود البنيات المجتمعية، وبالتالي تشوه أية فعالية لاصطناع واقع يؤمن وجود مؤسسات حقيقية للدولة.

هذا التلازم يعني الكثير، ويعني ضرورة التوافر على الأسس الكفيلة بمعالجة أزمة (الدولة) والعمل على دعم كل الفعاليات التي من شأنها ان تؤدي إلى تعزيز القوة الاعتبارية للدولة عبر إشاعة ثقافة الدولة وسط جمهور اختلطت لديه مفاهيم الدولة والسلطة، وعانى طويلا من أزمة وجود مؤسسات الدولة الفاعلة، مقابل وجود المراكز السياسية المهيمنة(الحاكم، الحزب، المعسكر، الايدولوجيا، القبيلة) فضلا عن العمل على خلق لوبي نخبوي ضاغط(جماهير، منظمات مجتمع مدني) لدعم فعاليات سلطات الدولة الثلاث(التشريعية والتنفيذية والقضائية) والعمل على تكامل ادوار هذه السلطات، اذ لا نجاح للدولة في سياقها الواقعي خارج دعم السلطات، ولا نجاح لفعاليات السلطات دون الإيمان بضرورة الدولة الحامية للمجتمع وحتى للجماعات المتعددة.

ان تشوه دور سلطة من هذه السلطات بعينها يعني تعويق عمل سلطة أخرى، وتلكؤ عمل سلطة أخرى يعني تلكؤ عمل السلطات الأخرى وربما يعدّ خرقا للتكامل في عمل الدولة، وهو ما يحدث الآن للأسف في الكثير من فعاليات هذه السلطات في واقعنا السياسي ولأسباب متعددة، بعضها يتعلق بضعف وجود ثقافة الدولة داخل العقل السياسي العراقي، وبعضها يتعلق بضعف الخبرات الإدارية والسياسية والتنظيمية التي تتعلق بتوصيف الدولة وقوننة وجودها التشريعي والإجرائي، وبعضها يتعلق بطبائع انتخابية، او لحسابات ومصالح حزبية ضيقة، فعدم إقرار الكثير من القوانين في مجلس النواب السابق عن التنفيذ، والتلكؤ بمناقشة خطط مهمة او عمل هذه الجهة او تلك خاصة في مجال الخدمات العامة، يكشف خللا كبيرا في البنية التشريعية التي تعدّ الأساس لعمل السلطات الأخرى، فضلا عن الخلل في السلطة القضائية وضعف معالجتها للكثير من ملفات الأمن أسهم هو الآخر في إثارة العديد من الأسئلة حول الواقع القانوني الكافل لوجود الدولة إزاء تحديات خطيرة تواجه وجودها وبقاءها، بدءا من ظاهرة السجون وملفات الموقوفين المتأخرة وانتهاء بحساسية الأحكام التي تطلقها المحكمة الاتحادية حول العديد من الملفات وآخرها الأحكام الخاصة بتوصيف الكتل الفائزة في الانتخابات النيابية، وكذلك مصير المقاعد التعويضية وعائديتها للقوائم الفائزة او الخاسرة.

السلطة التنفيذية وقعت هي الأخرى ضحية لهذه المعوقات، واحسبها أضحت الأكثر معاناة في مواجهة تصدعات الملفات الأمنية والسياسية والخدماتية، لان المواطن المتضرر من هذه المعوقات وضعف الخدمات لا يجد أمامه سوى مؤسسات الحكومة بكل مستوياتها الخدماتية والأمنية، والإعلام لا يجد أمامه سوى هذه المؤسسات لتحميلها المسؤوليات الكاملة عن بطء تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى وعدم تنفيذ القوانين التي تنشّط العملية السياسية وبناء الدولة الديمقراطية.. ورغم ضعف مؤسسات السلطة التنفيذية وضعف إمكانياتها المادية والتخطيطية، ألا أن سوء أدائها يعني وجود مركب من الإشكالات والتعقيدات الذي يرتبط بأزمة السلطات الأخرى خاصة في المجال التشريعي والذي يدخل أحياناً في صلب تشكيل الإطار العملياتي للسلطة التنفيذية من خلال تعطيل الموازنات الداخلة في إدامة الجهد البرامجي والخدماتي.

ومن هنا نجد ان صناعة الدولة تواجه تعقيداتها الخطيرة من خلال طبيعة ما يتشكل من ارتباكات وتشوهات تطال عمل السلطات وضعف تكامل أدوارهـــا، وضعف قدرتها على صناعة الأجهزة الإجرائية في مؤسساتها والتي يمكن ان تحسّن صورة الدولة كمنظومة اجتماعية وسياسية، وتضعها في سياق(المقبولية)الاجتماعية بدءا من صناعة الأطر التي تكفل وجود المؤسسات الإعلامية المدنية الداعمة لفكرة الدولة المدنية، وتواصلا مع تعزيز السياسات الاستثمارية التي من شأنها ان تؤسس قاعدة اقتصادية كبيرة يمكن من خلالها معالجة الكثير من عقد المجتمع العراقي خاصة عقد البطالة المستشرية، وضعف الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء، وانتهاء بإيجاد معالجات حقيقية لازمة مفهوم الدولة خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والتنموية والأمنية من خلال بناء احترافي للمؤسسات الأمنية لمواجهة تحديات العنف والإرهاب وبقايا الدولة الاستبدادية القديمة. وبقطع النظر عن طبيعة الأسباب التي ارتبطت بوجود مشروع الدولة الجديدة الذي اقترن مع وجود احتلال أجنبي للعراق، الاّ هذا لا يعطل العمل بجد وبمسؤولية على تهيئة كل العوامل التي من شأنها أن تعزز القوة الأخلاقية لهذه الدولة، خاصة مع قرب انسحاب القوات الأمريكية من العراق وبداية تحمل المسؤوليات الكاملة.

هذا ما يدعونا للعمل بجد على ضرورة إعادة إنتاج مفهوم الدولة مثلما يحدث في الدول المتحضرة، حيث الدولة هي الكيان النافذ والعميق الأثر، من خلال تنظيم آليات العمل وتحميل المسؤولية لكل من يعوّق عمل الدولة وتعطيل إرادتها عن طريق تعطيل عمل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى وفق شواهد وقرائن..

أن الرحيل إلى الدولة هو رهاننا القادم للبناء الوطني، وان صناعة الدولة المتحضرة العادلة التي تحمي مواطنيها من الكوارث والأضرار والمكاره السياسية والاقتصادية والنفسية، هو الشرط التاريخي لحماية العملية السياسية الديمقراطية، ولمواجهة أخطار العودة إلى الماضي، ولقطع الطريق على الإرهابيين وأصحاب الأجندات السود الذين ينتمون إلى مرحلة ما قبل الدولة..

آراء وأفكـــار ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية: ١ .يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة . ٢ .ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة. ٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة. ideas@almadapaper.net